

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٠٠

الأربعاء، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد باخا (الفلبين)

الأعضاء:	
الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
إسبانيا	السيد يانيس - بارنوفو
ألمانيا	السيد بلوغر
أنغولا	السيد غسبار مارتنس
باكستان	السيد أكرم
البرازيل	السيد ساردنبرغ
بنن	السيد زنسو
الجزائر	السيد با علي
رومانيا	السيد موتوك
شيلي	السيد مونيوز
الصين	السيد تشن جنغي
فرنسا	السيد دلا سابلير
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-40857 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية من رئيس بعثة مجلس الأمن إلى

غرب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى صاحب السعادة السير إمبر جونز باري، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بعودة أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى غرب أفريقيا.

وأود الآن أن أعطي الكلمة للسير إمبر جونز باري، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

السير إمبر جونز باري (تكلم بالانكليزية): في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، سيحين موعد لقاء مهم بين الأمم المتحدة وإعلان الألفية، عندما يستعرض مؤتمر قمة الجمعية العامة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في عام ٢٠٠٠. وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية ممكن في معظم بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكننا نعلم أن أفريقيا حادت كثيرا عن المسار، مما يعرضنا لفشل كامل في عام ٢٠١٥ ما لم نبدأ

في تحقيق إنجازات كبيرة من الآن. وقد أسرع العديد من الزعماء الأفارقة في التصدي للتحدي بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

وفي أفريقيا سيؤثر الوفاء بالتزاماتنا على أكبر عدد من الأشخاص، وهناك سيؤدي الفشل في الوفاء بها إلى التسبب في أكبر قدر من اليأس. ويقع على عاتقنا التزام أخلاقي ولدينا مصلحة عملية شخصية لمساعدة جهودهم الهادفة إلى بناء قارة مزدهرة ومستقرة. ومن دون الأمن في أفريقيا، لن يتحقق ازدهار واستقرار. وفي مجلس الأمن، نقضي من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من وقتنا نناقش مواضيع تتعلق بأفريقيا. التهديد الجديد المتمثل في أسلحة الدمار الشامل والإرهاب غالبا ما ينتشر حينما ينعدم الاستقرار ويستفحل النزاع. ومع ذلك، توفر اتفاقات السلام الجديدة للملايين الأفارقة فرصة لبداية جديدة، ويمكن للأفارقة، من خلال هياكل من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، أن يبنوا قدراتهم الخاصة على حفظ السلام. ومن مسؤولية المجلس إعطاؤهم كامل تأييدنا.

لماذا غرب أفريقيا؟ لأنها منطقة ذات أهمية كبرى، حيث تستثمر فيها الأمم المتحدة الكثير، وتعد بالكثير، وبها مجتمعات تنبض بالنشاط، وتكمن فيها طاقات غنية، وإن كانت بها دول هشة تفتقر غالبا إلى البنية الأساسية وقدرات الاستيعاب. المشاكل مشتركة، وغالبا ما تترك آثارا معدية على الجيران. وقد أظهرت الجماعة الاقتصادية الزعامة السياسية والعسكرية في المنطقة وهي تسعى اليوم إلى تحقيق تعاون اقتصادي معزز، بوصفه إسهاما في تحقيق قدر أكبر من الازدهار.

ومن ثم فالأهداف البسيطة للبعثة هي: تحديد استراتيجية متسقة لتدخل الأمم المتحدة في جميع المجالات؛

الإنسان والحكم الصالح والأطفال الجنود وبناء السلام وانتشار الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودور النساء والفقير وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والانتخابات وما إلى ذلك. وهناك جم كثير من القضايا. ولكن تتشاطر مواضيع تؤثر على جميع البلدان وعلى المنطقة بأسرها.

ونحن مهتمون أيضا بمقابلة ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان. والإحاطات الإعلامية التي أعطيت لنا في الاجتماعات التي عقدت بصيغة أريا قبل الزيارة كانت مفيدة جدا.

إن سبب وجود مجلس الأمن هو، بالطبع، صون السلم والأمن الدوليين. فمن دون أمن وسلام لا يمكن أن توجد تنمية مستدامة. ولكن من دون تنمية، يصبح الاستقرار والأمن أكثر صعوبة. وبذلك توصلنا إلى الحقيقة البديهية: يميل الأمن والتنمية إلى أن يكونا مترابطين. وبالإضافة إلى المصلحة الأوسع نطاقا، نظرنا إلى الحالة في فرادى البلدان، وناقشنا القضايا الرئيسية مع الوزراء وأظهرنا تأييدنا لبعثات الأمم المتحدة النشطة في المنطقة ولعمل الصناديق والوكالات المتخصصة.

لقد زرنا سبعة بلدان في غضون ثمانية أيام. وقد كان من الصحيح البدء بغانا، التي تتبوأ الرئاسة الحالية للجماعة الاقتصادية. واجتمعنا أيضا بأمانة الجماعة وانتقلنا بعد ذلك بنجاح إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو وغينيا (كوناكري). وفي داكار قدم لنا أحمد ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا إحاطة إعلامية.

وينبغي تعميم التقرير الرسمي المكتوب في وقت لاحق من هذا الأسبوع - أعتقد أنه سيصدر مبدئيا باللغة الانكليزية، وستليها الترجمات. وفي الوقت الحالي أود أن

وتشجيع ودعم جهود الجماعة؛ وتحديد كيف يمكن البناء على التعاون الحالي فيما بين بعثات الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية؛ وتحديد كيف ينبغي أن نقيم التقدم العام المحرز صوب تحقيق أهداف المجلس من أجل تدعيم السلام والأمن الإقليمي. وكل تلك الأهداف محددة بتفصيل أكبر في الرسالة التي وجهتموها، سيدي، إلى الأمين العام في ١٥ حزيران/يونيه (S/2004/491).

وكان تركيزنا أثناء الزيارة على إبراز الجوانب الإقليمية بينما كنا نزر فرادى البلدان وناقش القضايا مع زعمائها.

ومن الجلي أنه يمكن للتعاون الإقليمي أن يصير عاملا مساعدا رئيسيا على النمو الاقتصادي. ومع ذلك فما نراه مرارا وتكرارا هو أن القيود وأعمال المجرمين تعرقل حرية التنقل الشرعية. ومع ذلك فالحدود المليئة بالثغرات تسهل تهريب الأسلحة والأشخاص والأشياء الممنوعة بوجه عام. ويتضح أيضا أن التعامل مع المشاكل بنجاح في بلد ما لا يؤدي في بعض الأحيان إلا إلى نقل المشكلة إلى بلد مجاور. والمحاربون العاجزون عن ممارسة أنشطتهم في بلد ما وليس لديهم أي ولاء ظاهر ينتقلون ببساطة إلى بلد مجاور. وقد استخدم تشبيه توضيحي لنا في مناسبة وهو أنه إذا زجرت صرصارا في غرفة ما، فلن يفيد أن تطهر الغرفة بمبيد الحشرات. فالطريقة الوحيدة للتخلص من الصراصير هي تطهير المتزل بأكمله بمبيد الحشرات. وذلك تشبيه بسيط يبين لماذا نحتاج إلى النهج الإقليمي.

وتؤثر مشكلة اللاجئين على المنطقة بأسرها. فغينيا، على سبيل المثال، تحملت عبء المنفيين من ليبيريا وسيراليون. وقد تطرقنا إلى ما هو أبعد من القضايا البسيطة. وأقرنا بأن الجوانب الأفقية التي تعلق المجلس لا تحترم الحدود الوطنية. وطوال الزيارة حاولنا تناول مواضيع حقوق

وأَمْضينا ٢٤ ساعة في فريتاون - ولكني أود أن أقول إنه ينبغي أن تتجه أولى أفكارنا اليوم إلى الإعراب عن مشاعر المؤاساة لأسر الذين لقوا حتفهم في حادثة الطائرة المروحية المأساوية التي وقعت أمس، أولئك الأفراد الذين جادوا بحياتهم من أجل السلام وإعادة بناء سيراليون، ونتوجه بأعمق تعازينا إلى حكومة باكستان.

حدث كثير من التقدم في سيراليون. ويجري بصورة تدريجية تعزيز الجيش وقوات الشرطة، ويبدو أننا في طريقنا إلى تخفيض بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن سابقا. ولكن الوصول بسيراليون إلى المرحلة التي تستطيع فيها تدبير شؤون أمنها ودفاعها بنفسها لن يكون سوى التحدي الأول. فالدولة هشّة، وسيكون بناء مؤسساتها، وخصوصا بناء اقتصاد مزدهر، يعتمد حاليا اعتمادا كبيرا على وجود المجتمع الدولي، أمرا صعبا للغاية.

عقدنا في أبوجا اجتماعا رائعا مع الرئيس أوباسانجو ووزير الخارجية أدنجي. وتبادلنا انطباعاتنا عن الجوانب الإقليمية وعن دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولكننا تمكنا أيضا من مناقشة التطورات الإيجابية الجارية في السودان والأزمة الإنسانية في دارفور. وشجّعنا التزام الرئيس أوباسانجو وإيمانه بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي.

وقدم الرئيس إلينا أيضا عرضا رصينا لأهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وشدد على أهمية دعم المجتمع الدولي للمبادرة بزيادة تدفق الموارد زيادة كبيرة، وتحسين فرص الدول الأفريقية في التجارة وتخفيف عبء الديون. ولكنه حدد أيضا سياقاً واضحاً للتنمية والأمن وشدد على ضرورة أن تشمل الشراكة الصراعات، والأمن، والحكم، والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقدم إلينا أيضاً إحاطة إعلامية بشأن التقدم المفيد الذي أحرز في

أتشاطر بعض الانطباعات السريعة عن المناقشات في فرادى العواصم.

في أكرا، وضع الدكتور شامباس جدول أعمال عمل الجماعة الاقتصادية. وبصراحة، كان الجدول مبهماً ويتلأَم جيداً مع أولويات المجلس. وسيسيطر عليه دور سياسي عسكري، وتتجه النية الآن إلى إعداد قوة احتياطية قوامها ٦ ٥٠٠ فرد. وتؤدي الجماعة الاقتصادية دوراً بنّاء في المنطقة، خاصة من خلال الجهود الغينية - النيجيرية لتسهيل الحوار في كوت ديفوار. والجوانب الاقتصادية أقل تطوراً، ولكنها تقدم إمكانات كبيرة.

وقد كانت زيارة أيدجان مهمة وفي الوقت الملائم. وأعرّبنا عن قلق بشأن المآزق السياسي الحالي وفشل الحكومة ووجهنا رسائل قوية إلى جميع الأطراف وإلى الحكومة وإلى الرئيس غباغبو وإلى أعضاء البرلمان وإلى المجتمع المدني. وركزنا على الأهمية المحورية لاتفاق ليناس - ماركوسي وجمعنا مع الموقعين عليه لأول مرة منذ توقيعه. وقد حصلنا على تعهدات أنها ينبغي أن نرصدها بعناية وأن نحاسب كل من يعرقلها. إن الهدف واضح: وهو المضي بصورة سلمية نحو إجراء الانتخابات في سنة ٢٠٠٥ على أساس اتفاق ليناس - ماركوسي.

وفي منروفيا، ليريا - وهي بلد يبدأ بداية جديدة وينهض بنفسه من الخراب الذي أحدثه تايلور خلال فترة طويلة جدا - أثار إعجابنا التزام الرئيس بريانت وفريقه وتحسن الحالة الأمنية، بفضل بعثة الأمم المتحدة في ليريا. ولكن من الواضح أن التقدم سيشكل تحدياً كبيراً. ونحن في تأكيدنا على ضرورة بناء السلام والمؤسسات، شددنا على أنه لا يمكن للذين وجهت إليهم لوائح اتهام أن يفلتوا من العقاب.

بالعمل مع الحكومات المضيفة. ويضطلع الممثلون الخاصون للأمم العام بدور رئيسي في القيادة والتوجيه وكذلك في تقديم الأمم المتحدة إلى البلد المضيف. وما هو ضروري، في رأينا، أن ينظر إلى الأمم المتحدة بوصفها داعمة لسياسات تملك أمرها الحكومات، وينبغي أن يُنظر إليها بوصفها صديقا، وبوصفها معيننا على اكتساب القدرة، وينبغي لها في الوقت نفسه أن تفعل هذا دون إنشاء اتكال دائم. وشعرنا بأن الممثلين كانوا يحققون تلك الأهداف.

أود أن أشكر زملائي على إسهاماتهم وعلى ما أظهره من طاقة خلال كل البعثة الطويلة، وتستحق الأمانة العامة شكرنا الخاص.

أود الآن أن أقدم بعض الاستنتاجات، بادئا بذكر مسألة بديهية للغاية: يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة المسيرة في أفريقيا. وهذا سيتطلب جهدا متواصلا، ولكننا لا نستطيع أن نتحمل تبعه التوقف في أي مرحلة من المراحل. ولا نستطيع أن نتحمل تبعه خطر الدول المنهارة، أو حتى الاقمار في أجزاء من فرادى الدول.

ولكن بناء السلام، وإنشاء المؤسسات، وتطوير القدرات الاستيعابية، وإقامة سيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، أصعب بكثير من محاولة وقف الصراع. وخطر الانزلاق إلى الورا في الصراع يكون دائما أكبر في السنتين الأوليين أو نحوهما بعد انتهاء الصراع، ولذا فإن اليقظة والالتزام المتواصل من الأمم المتحدة وأسرقتها كلها، ومن المؤسسات المالية الدولية، ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجميع عناصر المجتمع الدولي الأخرى، ستظل في رأينا مسألة أساسية.

ولكن لبلوغ تلك الغاية ستكون التنمية الاقتصادية أيضا ضرورية. ومن الضروري تعزيز ودعم واستخدام موارد المنطقة وإمكانياتها الاقتصادية. واستمرار درجة من ثقافة

اجتماع ٢٥ حزيران/يونيه، بين الرئيسين كاييلا وكاغامي، وترأسه هو.

وجدنا من الجلي أن غينيا - بيساو أفقر بلدا زرنه، ولكن قيل لنا إن الظروف أصبحت أفضل بصورة واضحة مما كانت عليه عندما زار البلد زملاؤنا في السنة الماضية. ورحبنا هناك بوجود السفير كومالو واثنين من الزملاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذين شاركونا في التأكيد على قوة دعم الأمم المتحدة لغينيا - بيساو.

إن البلد يبدأ من القاع، بعد أن خرج من القلاقل، ولم يمض على تنصيب الحكومة سوى حوالي ٥٠ يوما. ولكن هناك دلائل مشجعة، بوجود رئيس وحكومة ملتزمين بالتقدم. ومن المرجح أن يوافق صندوق النقد الدولي على برنامج خاص لمرحلة ما بعد الصراع في أيلول/سبتمبر، ولذا فإننا نشجع الاتجاهات الإيجابية ونؤكد للجيش أهمية السيطرة السياسية على مقاليد الأمور وضرورة القيام بعملية إعادة هيكلة كبيرة وإحالات إلى التعاقد في المؤسسة العسكرية.

والتحدي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة وشركاء غينيا - بيساو في التنمية سيتمثل في دعم هذه الاتجاهات الإيجابية وتيسير اكتساب قدرة استيعابية وهياكل أساسية إدارية، وهناك الآن افتقار شديد إلى كلا الأمرين.

وفي كوناكري أمضينا ساعة مع الرئيس كوني وناقشنا القضايا الإقليمية. ورحب الرئيس بالحوار، وأشار إلى أن غينيا عانت أكثر ما عانت من الصراع الإقليمي، وأعرب عن التزامه الشخصي بالعمل لإحلال السلام.

وطوال زيارتنا أعجبنا إعجابا شديدا بتفاني قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتمكننا من استكشاف طائفة من القضايا مع مختلف الممثلين الخاصين. وهناك تنسيق لإيجاد سياسات فعالة ومتسقة توضع

الاستقرار. والوقف الاختياري الحالي لاستيراد الأسلحة ينبغي أن يتطور إلى هجوم أكثر قوة على جميع جوانب هذه التجارة، وهو أمر آمل أن يعود المجلس إليه قريبا.

إن معظم جهدنا في الأمم المتحدة موجه، بالضرورة، إلى حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولكن من الواضح أن الحاجة تدعو إلى وجود سياسات أكثر فعالية لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وليس ذلك في غرب أفريقيا فقط. ومرة أخرى، هذه مسألة آمل أن يتمكن المجلس من معالجتها بصورة جوهرية، وقريبا.

وفي كل هذا الأمر، مما وقع في أنفسنا موقعا مؤثرا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوة خيرة، وينبغي لنا أن ننظر في الطريقة التي يمكننا بها تقديم مزيد من الدعم إليها.

هل هناك طرق ابتكارية يمكننا بها المساعدة في تدريب بل حتى في تمويل قوة تكون على أهبة الاستعداد. ويبدو لي أننا نحتاج إلى تعريف أفضل للعلاقة بين جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والجهود الإقليمية وربما يساعدنا في ذلك اللجنة الرفيعة المستوى. وبالتأكيد فإن الحدث الخاص الذي تنوي الرئاسة الرومانية المقبلة عقده في ٢٠ تموز/يوليه للنظر في العلاقة مع المنظمات الإقليمية يمثل خطوة في ذلك الاتجاه.

إن التنمية والأمن والاستقرار مسائل جوهرية إذا ما أريد للسلام أن يستتب في ربوع منطقة غرب أفريقيا. وهذا يتطلب جهدا مستداما من جانب المجتمع الدولي ككل، وجميع الإسهامات التي بوسعنا أن نقدمها. وبطبيعة الحال فإنني لا أقصد بذلك التدخل العسكري. إنني أتكلم عن طائفة من الدعم السلمي الذي يمكن تقديمه إلى الحكومات.

في بعض الأحيان، في هذه المدينة، وربما في هذا البلد، قد يعترض البعض على دور الأمم المتحدة وأهميتها.

الاتكال أمر طبيعي ولا مناص منه، ولكن يتعين على الحكومات ذات السيادة ممارسة السيطرة وتولي مسؤولياتها سريعا، حتى تمضي التنمية المستدامة والسلام جنباً إلى جنب وفي مأمن.

ويبدو لنا أن النهج الإقليمي ضروري للغاية، لأسباب حاولت تحديدها. إذ أصبحت البلدان ومختلف القضايا متداخلة لدرجة أن النجاح الإقليمي صار شرطا أساسيا للاستقرار في البلد الواحد. ولذلك من الحكمة أن ندعم بلدان المنطقة التي تبدي التزاما بالحكم الصالح وحقوق الإنسان. ونحن في بعض الأحيان نتجاهلها في تركيزنا على حالات المشاكل. وقد اقترح علينا، إذا كانت لدينا بعثة أخرى في السنة المقبلة، أن نذهب لنرى مزيدا من البلدان الناجحة، التي ليس فيها صراع.

ويجب علينا ألا نتهيب العمل على تفادي نشوب الصراعات. فإذا كانت هناك علامات إنذار ينبغي لنا أن نكون مستعدين للعمل، وأن نكون مستعدين للعمل سريعا. واللجنة المختلطة المعنية بباكاسي، مثلا، برئاسة ولد عبد الله، مثال جيد لمنع نشوب الصراع والقيمة الأفضل للتمويل واستخدامه بشكل أكثر فعالية في الأجل الطويل من حفظ السلام.

وفي إطار المنطقة، يجتمع الممثلون الخاصون بشكل منتظم، ومن الأهمية بمكان تطوير التعاون الإقليمي بين فرادى عمليات حفظ السلام. ولكن ينبغي أن نتذكر أن عمليات حفظ السلام ضيقة الموارد للغاية في الواقع، بلا احتياطات وبقدر لا يذكر من المرونة. وهي كثيرا ما تعمل بأقصى ما يمكنها.

إن عدد الأشخاص الذين قتلوا بواسطة الأسلحة الصغيرة في أفريقيا أكبر من عدد الذين قتلوا بأي نوع آخر من الأسلحة. والاتجار بالأسلحة يتسبب في زعزعة

أن يحصل في غضون أربعة أيام على قدر كبير من المعلومات، ويكون فكرة أفضل عن الحالة كما هي في الميدان. وأعتقد أننا جميعا استفدنا بدرجة كبيرة. وإذا أخذ ذلك في الحسبان فإننا بصدد النظر في إرسال بعثة إلى أفريقيا الوسطى في الخريف. وقد تمت الموافقة عليها من حيث المبدأ.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المجلس والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أشار إليها منذ هنيهة زميلي السير جونز باري فقد شعرت بمزيد من الإعجاب للتماثل بين تحليلهم وتحليلنا والتكامل بين عملهم وعملنا. وأعتقد أن المجلس كان محقا في تعزيز هذه العلاقة وينبغي لنا أن نستمر في عمل ذلك لأن ما نتبعه من نهج تكمل بعضها الآخر.

أما فيما يتعلق بالنهج الإقليمي فسوف أقصر كلامي على ملاحظة مفادها أنني أشعر بقلق شديد إزاء مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والمقاتلين السابقين. وإن بلدانا مختلفة لا تسير قدما نحو إنهاء ما لديها من أزمات بنفس الوتيرة. فعلى سبيل المثال، فإن سيراليون التي ما لبثت أن خرجت من أزمة فإن من بين شواغل السلطات فيها أن عملية تسوية الصراع في ذلك البلد لا ينبغي لها أن تتأثر سلبا بعمليات نقل الأسلحة والمقاتلين الذين ربما يحضرون إلى سيراليون. وإنما لحقيقة أن الحالة غير آخذة في التحسن بنفس الوتيرة. كذلك هناك قلق خاص على الصعيد الإقليمي للتصدي على نحو أفضل لمسألة الأسلحة الصغيرة وانتشار المقاتلين السابقين. وثمة وقف مؤقت في ذلك الصدد غير أنه ما من شك أن ذلك غير كاف لأن الأسلحة لا زالت في التداول. وإنني لا أعرف في أي سياق يكون ذلك ولكن من الضروري للمجلس، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العودة إلى هذه المسألة. إنها مسألة شائكة لأنه ليس من السهل أن يكون المرء فعالا في هذا المجال، غير أنني

وإن من منا رأى في الأسبوع الماضي لأول مرة عمل الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وكون انطبعا شديدا عن المشاكل التي تتناولها الأمم المتحدة هناك، ولا تساورنا الشكوك إزاء الأهمية الرئيسية للأمم المتحدة وعملها في الميدان فهي حقيقة مجردة، كما يبدو لي أننا نحتاج إلى تناول هذه المشاكل في غرب أفريقيا قبل أن تتحول إلى مشاكل بالنسبة لنا جميعا.

هذه هي مساهمتي غير أن البعثة كانت تمثل إلى حد كبير جهد فريق. هل لي يا سيادة الرئيس أن أطلب إليك دعوة السفير دي لاسابليير ومن ثم السفير غاسير مارتري لكي يضيفا انطباعاتهما الشخصية أيضا.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير جونز باري على إحاطته الإعلامية.

السيد دي لاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ليس لدي الكثير لكي أضيفه إلى الإحاطة التي قدمها السفير السير جونز باري الذي أود أن أشيد بالطريقة البارعة التي ترأس بها البعثة.

أود فقط أن أتناول الكلمة لإبراز بضع نقاط تمت إثارة معظمها بالفعل. أولا، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن ليس من السهل علينا تنظيمها بسبب المواعيد التي ترتبط بها. ومهما يكن عليه الأمر - وهذه هي تجربتي، فكوني شاركت في ثلاث بعثات منها الآن - أعتقد أنها مجدية جدا، وذلك لأنها تساعد على فهم أفضل لشواغل وسياسات مجلس الأمن كما تنعكس في قرارات وبيانات مجلس الأمن. أعتقد أن الإشارة إلى تلك النصوص وتوضيحها للأطراف المعنية يمثل مساهمة إيجابية.

ثانيا، أعتقد أن البعثات مفيدة لنقل رسائل عن تنفيذ تلك النصوص، سواء كنا راضين عنها أو غير راضين.

وأخيرا، ربما ليس أقل إسهاماتها، كما أعتقد أن البعثات تثري أيضا، وبدرجة كبيرة، المجلس، لأن بوسع المرء

نرى أن المشكلة مشكلة اقتصادية. وإن النمو المتحقق حالياً بفضل وجود الأمم المتحدة لن يضيع.

وفي غينيا - بيساو تبذل جهود كبيرة. وتلك الجهود ينبغي أن تستمر وأن تحظى بالدعم من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، في هذه الحالة المحددة، أوفدنا بعثة مع زملائنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثلهم السفير مالوك، كانت مفيدة جدا واستطعنا أن نفعل شيئاً إضافياً مباشرة.

وأود أنا أيضاً أن أحتتم ملاحظاتي بشكر الأمانة العامة على كل جهودها وعلى جعلها تلك المهمة ممكنة. لقد كانت بعثة شاقّة حقاً، حيث أننا زرنا بلداناً كثيرة في غضون أيام قليلة.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):

كانت هذه البعثة ناجحة، ومن الأسباب الرئيسية لذلك أنه كانت لدينا قيادة جيدة جداً تمثلت في شخص السفير جونز باري. كما كانت البعثة حسنة التوقيت؛ فقد زرنا البلدان حيث كانت ثمة حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات لكسر الجمود وجعل عمليات حفظ السلام وبناء السلام أكثر فعالية. وذهبنا إلى هناك لننقل رسائل من مجلس الأمن، يمكن تحقيقها إما من خلال بياناتنا الرئيسية أو عن طريق الاتصال المباشر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين - وخاصة مع شعوب هذه البلدان. إن حفظ السلام وبناء السلام يجب أن يتم أساساً من خلال الأطراف الرئيسية: ألا وهي شعوب البلدان التي قمنا بزيارتها. وأعتقد أننا نجحنا في نقل تلك الرسائل.

في حالة كوت ديفوار - حيث بدأ أن عملية حفظ السلام أكثر تعرضاً للخطر نتيجة للمأزق الناجم عن استمرار انقطاع الحوار بين حكومة الرئيس غباغبو ومعارضيه - أعتقد أنه يمكنني القول إننا حققنا هدف الاجتماع مع جميع أصحاب المصلحة الذين أمكن الالتقاء بهم خلال زيارة مدتها

أعتقد أن المجلس لا بد له أن يعود إليها كما اقترح السفير جونز باري.

سأعلق بإيجاز على حالات منفردة. التقرير الذي سينشر يشير إليها بالتفصيل ويتضمن بشأنها توصيات. سأقول ببساطة إنه بالنسبة إلى كوت ديفوار ظهرت علامات مشجعة، لكنني أقول إننا جميعاً رجعنا بشعور من القلق. وقد بعث مجلس الأمن برسائله، وهي ترد في قراراته وبياناته. وأعتقد بأن مجلس الأمن فعل ذلك بوضوح وحزم. وينبغي له الآن أن يتابع الحالة عن كثب، وإن الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي أو يواصلون مهاجمة الأمم المتحدة يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم، مثلما ذكر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/17).

سنتابع الحالة عن كثب. وقد رأينا التعهد بالتزامات تستأثر بالاهتمام. ويجب علينا أن نرصدها عن كثب. ومن بين تلك الالتزامات استعادة الحكومة لوظائفها الطبيعية والالتزام باعتماد ثلاثة نصوص قبل ٢٨ تموز/يوليه ينص عليها اتفاق ليناس - ماركوسي: مشاريع قوانين عن المواطنة والملكية ومفوضية الانتخابات. وقد قال الرئيس غباغبو، بحضور رئيس الوزراء والجمعية الوطنية، إن مشاريع القوانين تلك إن لم تعتمد بحلول ٢٨ تموز/يوليه، فستعقد دورة استثنائية في آب/أغسطس لاعتمادها. وسنتابع تلك الحالة عن كثب. وبالمثل، تم التعهد بالتزامات تتعلق باحتمال تأسيس محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة وتوقيع اتفاق المقر.

وفي ليبريا، شهدنا زيادة في قوات الأمم المتحدة في بلد خرج حديثاً من حرب دمّرتة تدميراً كاملاً. وبإمكاننا أن نرى ضخامة المهمة. لكن ما شاهدته يدفعني إلى التفاؤل.

وفي سيراليون، كانت المشكلة الحقيقية ما سيحدث بعد مغادرة قوات الأمم المتحدة. فهذا يجب ألا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو تعريض الحالة في سيراليون للخطر. وإننا

لم نحقق الأهداف التي حددناها تماماً بعد. وأنا على ثقة بأنه سيعاد النظر في هذه المسألة في المجلس في الوقت المناسب. فالوضع الحالي يتطلب المزيد من بناء السلام بغية استكمال عملية حفظ السلام. وإن لم يتم ذلك بطريقة مؤاتية، فقد نواجه وضعاً كان يمكننا تفاديه. غير أنه ما زال يمكن تفاديه.

وكانت غينيا - بيساو هي البلد الذي غادرناه بمزيد من الآمال. وفي مصادفة سعيدة، زارت بعثة المجلس غينيا - بيساو في نفس الوقت الذي سعى خلاله المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التأكيد على رسالة مفادها أن حفظ السلام وبناء السلام أو بناء البلد، بمضيان يداً في يد. ففي غينيا - بيساو، هناك تقدم واضح تماماً، وذلك مقارنة بما كان عليه الحال في العام الماضي. فالتقدم لا يمكن تعزيره إلا إذا كان هناك التزام من جانب المجتمع الدولي؛ وهنا، يجب أن يوضح المجلس معالم الطريق.

ومن حسن الطالع أيضاً، أنه في غضون زيارة البعثة لغينيا - بيساو، كانت بعثة من صندوق النقد الدولي تعكف على استعراض الحالة في البلد. والتقييم الذي تم تشاطره مع أعضاء المجلس - هو أن هناك جهداً واضحاً يستهدف تحسين إدارة البلد، وقد أخذت الحكومة المنتخبة حديثاً هذه المسألة مأخذ الجد. وعقدنا اجتماعات مع أعضاء المجتمع المدني؛ ومع برلمانيين، خاصة رئيس البرلمان؛ ومع الأحزاب السياسية الرئيسية. وهناك توافق بشأن ما ينبغي عمله. وبصفة خاصة، هناك أمل في أن المجلس، ممثلاً للمجتمع الدولي، سيكون مستعداً لمكافأة غينيا - بيساو إذا تابرت على تحقيق الأهداف التي حددت.

وثمة عنصر هام آخر كان مفتاح نجاحنا هو أنه كانت لدينا الفرصة للاجتماع مع قيادات هذه البلدان وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم - كما أشار السفير

يوم ونصف اليوم. وقد أخذت تظهر الآن بعض النتائج في كوت ديفوار. وبفضل تلك الرسائل والحزم الذي رافق تسليمها، تم كسر الجمود وبدأ أن إذاعة الأمم المتحدة - التي تشتد إليها الحاجة لنقل رسائل الأمم المتحدة إلى شعب كوت ديفوار - قد استأنفت الإرسال بالفعل بعد مغادرتنا كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ثمة حوار قد بدأ في أبيدجان بين الرئيس غباغبو ومعارضيه، مما يعني أن بعثتنا على ما يبدو قد حققت النتائج المتوخاة: أي جعل جهد حفظ السلام ناجحاً واستثمارنا في السلام فعالاً وتحقيق البعثة لنتائج ملموسة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ما أبديناه من حزم أثناء نقلنا للرسائل.

لقد ذهبنا إلى غرب أفريقيا لنقول إننا نحتاج إلى مناخ مختلف في المنطقة برمتها. والرسائل التي قمنا بنقلها - سواء كانت تتعلق بالأطفال الجنود أو بالاتجار في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - قد نقلت بطريقة أمكن لنا من خلالها أن نعبر عن الشواغل العميقة للمجلس إزاء تلك المشاكل.

وقد أتاحت لنا الفرصة للاجتماع مع قادة عمليات حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون. وكان ذلك أحد شواغلنا الرئيسية، لأن حفظ السلام يمكن أن يتأثر بشكل بالغ لانعدام التقدم في أول بلد قمنا بزيارته، أي كوت ديفوار. والعمليات الجارية الآن في كل من سيراليون وليبيريا - يبدو أنها جيدة الأساس - وخاصة عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين. ونأمل أن نكون قد تركنا الرسائل الصحيحة وأنه يمكننا أن نواصل تقييم التقدم في المستقبل عندما ننظر في ولايات محددة.

وهناك وضع يشغلنا إلى حد ما: في سيراليون. إذ يبدو أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في سبيلها إلى إنهاء ولايتها. ولا بد لنا أن نبحث هذا الموقف بجدية، حيث

وفيما يتعلق بجمهورية غينيا - بيساو، ماذا كان انطباع البعثة عن استعداد الجيش للتخلي بضبط النفس وعدم التدخل في النظام الدستوري للبلاد؟ وكانت البعثة قد اجتمعت مع الجيش في العام الماضي وتمت طمأننتها بأن الجيش يحترم الدستور، ومع ذلك وقع انقلاب بعد ذلك ببضعة أشهر.

وفي ليبيريا، وبعد قتل الآلاف، والتعذيب الجماعي للنساء، والجرائم المرتكبة بتجنيد واستخدام الأطفال الجنود، هل شعرت البعثة بأن مجرماً واحداً على الأقل يمكن بالفعل أن يعاقب وليس، كما شهدنا حتى الآن، مجرد تهديدات؟

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن أول شيء يجب أن أقوله هو إنه سيكون هناك تقرير كتابي متاح في القريب العاجل. وأعتقد أنه سيكون تقريراً جيداً إذا أُتيحت لنا فرصة لإحالاته إلى خبراء لفحصه، وربما لتنظيم مناقشة مفتوحة بشكل ما بشأنه، تشمل بلدان المنطقة. فلننقل مناقشة شفافة - وإنني أحب ذلك كثيراً.

والتقرير، عندما ترونه، يخوض في تفاصيل كثيرة جداً، ومن الواضح أنها تفاصيل أكثر مما خططنا نحن الثلاثة للتقرير، ولكنه يشرح نطاق ما فعله في كوت ديفوار. ويثير التقرير بعض المسائل. وبالطبع، ما فعله البعثة في كوت ديفوار يتم بموافقة تامة من الحكومة، وكل شيء بحثناه مع الحكومة جرى في أفضل مناخ. وكنا واضحين جداً بشأن ما نتوقعه، ولكنني وجدت - خاصة بحلول نهاية اليوم - استجابة متعاضدة جداً وتقديراً لما تحاول الأمم المتحدة أن تفعله وما تعترم بعثة مجلس الأمن أن تحققه بالفعل.

بالنسبة لغينيا - بيساو والجيش، ينبغي أن أقول إنها كانت تجربة مفيدة لمن حضروا إحاطات إعلامية مع الجيش في بلدان أخرى. ولقد كنا في قاعة كبيرة إلى حد ما وبها

جونز باري - رئيساً بلدين من هذه البلدان، الرئيس أوباسانغو والرئيس كوفور، وممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي منظمة دون إقليمية تولى اهتماماً رفيع المستوى بالحاجة إلى حفظ السلام والاستقرار في المنطقة بغية تمكين اقتصاداتها من النمو. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منظمة أنشئت على وجه خاص للتعامل مع التنمية الاقتصادية، ولكنها انكبت على مسألة السلم والاستقرار بجدية وهي تشارك مع المجلس والمجتمع الدولي مشاركة كاملة في إيجاد الحلول المطلوبة إما لإنهاء حالات الأزمات أو لتقديم الحلول السليمة للمشكلات كلما نشأت.

وستسمح لنا الفرصة لمناقشة ذلك، ولكن التقرير الذي قدمه هنا عصر اليوم السفير جونز باري تقديماً بليغاً يوضح بشكل جيد جداً ما فعلناه لمدة سبع سنوات. ورغم أننا أمضينا في كل عاصمة يوماً واحداً فقط، تم في ذلك اليوم تحقيق شيء لا بأس به وهو ما قد يجعل مجلسنا أكثر فعالية ويزيد من كونه الجهاز الأساسي المسؤول عن السلم والأمن في منطقة تحتاج لذلك كثيراً. وإن المجلس يتحرك في ذلك الاتجاه.

السيد كوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشكر وفد بلادي زملاءنا، السفراء جونز باري، ودلا سابليير، وغسبار مارتنس على إحاطتهم الإعلامية بشأن بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا. وإني لوائق بأن الزيارة كانت مفيدة. وللأسف، لم يتمكن وفد بلادي هذا العام من الاشتراك في البعثة. لذلك أود في أعقاب الإحاطة الإعلامية الشفوية أن أوجه بضعة أسئلة محددة.

فيما يتعلق بجمهورية كوت ديفوار، هل طلبت الحكومة الدستورية لهذا البلد المساعدة من مجلس الأمن في تسوية الصراع مع المتمردين؟ وإذا كانت قد طلبت ذلك، فماذا كانت طبيعة الطلب وكيف ردت البعثة عليه؟

واعتقادنا بأن مشكلات نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم هي مشكلات خطيرة جدا. ومرة أخرى، أدركنا في حالة ليبيريا أن نحو ٣٠٠ طفل قد أعيد إدماجهم في المدارس ومع أسرهم نتيجة لجهود الأمم المتحدة، ولكن تجنيد الأطفال يمثل أحد الانتهاكات البغيضة في غرب أفريقيا وستتطلب معالجته جهدا كبيرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم المجلس أن أعرب عن الامتنان والتقدير لكل أعضاء بعثة مجلس الأمن، التي قادها باقتدار السفير جونز باري، على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤوليتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

وأود أن أقول بضع كلمات قبل أن ننهي أخيرا هذه الجلسة، حيث تنهي الفلبين اليوم رئاستها في شهر حزيران/يونيه. أود أن أقول إن حزيران/يونيه كان شهرا مرهقا، ولكنه بلا شك كان شهرا تاريخيا لمجلس الأمن. إن حزيران/يونيه شهر هام تاريخيا، حيث تقع فيه أحداث تتشكل بفضلها الدول في كل أنحاء العالم. ولقد وصلنا، خلال الشهر المنصرم، إلى محطات بارزة وهامة، يمكن لمجلس الأمن أن يفخر بها.

كذلك، فإننا وصلنا اليوم إلى عقد الجلسة الخمسة آلاف لمجلس الأمن، وهي جلسة معنية بموضوع يستحق اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي، وهو غرب أفريقيا. وتبنت هذه المحطة البارزة أن مجلس الأمن كان أداة فعالة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين طوال أكثر من خمسة عقود من العمل.

وبالنيابة عن فريقتي، أود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها وعلى دعمها لرئاسة الفلبين لمجلس الأمن. وقد تمتعنا بصداقتها الحميمة وودها. وبالرغم من وجود بعض الصعوبات وبعض الاختلافات بيننا، فإننا اعترفنا بالصلة المشتركة بيننا جميعا وقدرناها، وتلك الصلة هي أن لدى

الكثير من مصابيح الضوء الشريطية، ولم يكن فيها سوى مصباح واحد يعمل. فكانت القاعة شبه مظلمة. وأعتقد أنه كان هناك ١٢ ضابطا عسكريا ورئيس أركان الدفاع في غينيا - بيساو، وقد قدمت بالاتفاق مع البعثة عرضا لمدة ١٠ دقائق عن أهمية السيطرة السياسية على الجيش وأهمية إعادة الهيكلة، حيث ناقشت الجوانب التي تواجهها كل جيوشنا على صعيد التكيف مع تحديات الغد. وفي رد صريح جدا، شرح رئيس أركان الدفاع سبب وقوع الانقلاب وأوضح أنه كان آخر ما يرغبونه، ولكنهم وصلوا إلى مرحلة كانت مصالح البلاد عندها، من وجهة نظرهم، تُعرض للخطر.

والشيء الهام بالنسبة لذلك الانقلاب هو أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أتت إلى الميدان في غضون ٢٤ ساعة وأنه، في غضون ٢٤ ساعة أخرى، أُرسيت أسس طريق لاستعادة السيطرة المدنية. ولم يتكون لدينا الانطباع، حسب اعتقادي، بأن هذا الجيش أراد التمسك بالسلطة. على العكس تماما، فهناك حكومة جديدة بعد الانتخابات وكل ذلك حدث خلال تسعة شهور. ومن ثم أعتقد أننا خلصنا إلى الاعتقاد بوجود الالتزام بالسيطرة السياسية. ولا أعتقد أننا بالضرورة قد اقتنعنا بأن الخطوات التي يلزم اتخاذها بشأن إعادة الهيكلة ستكون في الحقيقة سهلة أو سريعة، لكن من المؤكد أننا حددنا ما نعتقد إنه ضروري.

وكان الأطفال الجنود الموضوع المهيمن الذي طرحناه طوال الوقت، خاصة في حالة ليبيريا. وهكذا، تناولنا الموضوعات الأفقية، كما قلت في البداية، على أفضل نحو ممكن. ولا يعني ذلك أننا حققنا الرضا الكامل في كل موضوع من هذه الموضوعات وفي كل مكان - بالطبع لا - ولكننا سجلنا معارضتنا التامة لما حدث، ورغبتنا الخاصة في أن يُحاكم الأشخاص الذين يجندون الأطفال الجنود،

أن يقفز. فقفز الضفدع. وبعد ذلك قطع الصبي الرجل الأمامية الثانية. ومرة أخرى أمر الضفدع أن يقفز، ففعل. ثم قطع إحدى الرجلين الخلفيتين. وفورا أمر الضفدع أن يقفز. تعثر الضفدع قليلا، ولكنه استطاع أن يقفز قفزة قصيرة. وأخيرا، قطع الصبي الرجل الخلفية الثانية. وفي هذه المرة، عندما صاح الصبي أمرا الضفدع أن يقفز، رفض الضفدع أن يقفز بأية طريقة. بل إن الصبي كرر الأمر عدة مرات. ولكن لم تظهر له حتى محاولة واهنة للقفز. فاستنتج الصبي الصغير أنه عندما يقطع المرء الأرجل الأربع للضفدع، فإنه يفقد إحساسه بالسمع. وذلك ما هددنا في المجلس.

أتمنى للسفير موتوك وللوفد الروماني كل النجاح أثناء توليهم رئاسة المجلس غدا.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

جميع الوفود الهدف الفريد في أن تجعل مجلس الأمن قادرا على العمل. وهذا الاستعداد من الجميع يشكل أمرا منعشا ومثريا وهو الأساس لجعل المجلس فعالا.

وأود أن أعرب عن امتناني الأكثر عمقا لأعضاء الفريق المتفانين بدرجة عالية والنشطين من فرع مجلس الأمن التابع للأمانة العامة. إننا نشكرهم على تفهمهم وصبرهم غير المحدودين. فقد كانوا بمثابة المحرك الذي جعل عمل رئاسة الفلبين لمجلس الأمن سلسا. وتقدم بشكرنا أيضا إلى مترجمينا الشفويين على صبرهم في الملاحظة بين البلاغة والمنطق في بياناتنا وإلى مدوني المحاضر الحرفية على مهارتهم في الفصل بين ما هو تبين وما هو غلة.

وأخيرا، لا يسعني أن أختتم كلمتي دون أن أحكي حكاية، متناولا موضوع صراصير السير إمير. وقد تكون للحكاية أهمية بالنسبة إلى المجلس. إنها قصة صبي ناضج قبل الأوان وغرامه بإجراء التجارب. وفي يوم من الأيام قرر الصبي أن يجري تجربة. فأحضر الضفدع الأكبر والأقوى الذي قرر أنه قادر على القفز إلى المدى الأبعد. أولا، قطع الصبي إحدى الرجلين الأماميتين للضفدع، ثم أمر الضفدع